

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

سبتمبر 2017

المحتويات

1	مقدمة
1	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية
1	1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
6	2.1 تطورات سوق الأوراق المالية
8	3.1 التطورات النقدية والمصرفية
9	4.1 تطور معدل التضخم
12	5.1 التطورات النفطية
17	6.1 التقارير النفطية لأوبك ووكالة الطاقة
19	ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية
19	1.2 مرونة الاقتصاد الكويتي أمام انخفاض أسعار النفط
24	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
24	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية
24	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي
25	2.1.3 معدل التضخم
26	3.1.3 معدل البطالة
28	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية
28	1.2.3 معدل التضخم
29	2.2.3 معدل البطالة

مقدمة

يشمل تقرير شهر سبتمبر 2017 ثلاثة أقسام تهتم بالتطورات الاقتصادية المحلية، والخليجية، والدولية. ويتضمن القسم الأول، التطورات الاقتصادية المحلية، عرضاً لآخر تطورات أسعار صرف الدولار، واليورو، والاسترليني، تجاه الدينار الكويتي خلال الشهر المذكور، وآخر تطورات سوق الكويت للأوراق المالية، وكذلك التطورات النقدية على شكل عرض النقود، والتطورات الخاصة بمؤشرات السوق، وبعض التطورات المصرفية، واتجاه أسعار الفائدة حسب الآجال. ويشير القسم الأول، أيضاً، إلى التطورات النفطية من حيث تطور الأسعار النفطية، وتوقعاتها، وآراء تقرير أوبك، ووكالة الطاقة الدولية لشهر سبتمبر. ويهتم القسم الثاني بآخر تقرير صادر من معهد التمويل الدولي، واشنطن، حول مرونة الاقتصاد الكويتي أمام انخفاض أسعار النفط، وتطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الذي يفوق بقية دول مجلس التعاون الأخرى خلال السنوات الثلاث الأخيرة. مع إشارة لأوضاع الحساب الجاري، والموازنة العامة للدولة. وأخيراً يتطرق التقرير، في قسمه الثالث، إلى التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، على شكل تطور الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم على أساس موسمي.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر سبتمبر ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى نحو 303.8 فلساً بحلول نهاية الشهر أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.75%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته حينذاك نحو 301.6 فلساً، وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو سعره في آخر الشهر، بينما كان المستوى الأدنى في 8 سبتمبر عند 300.9 فلساً.

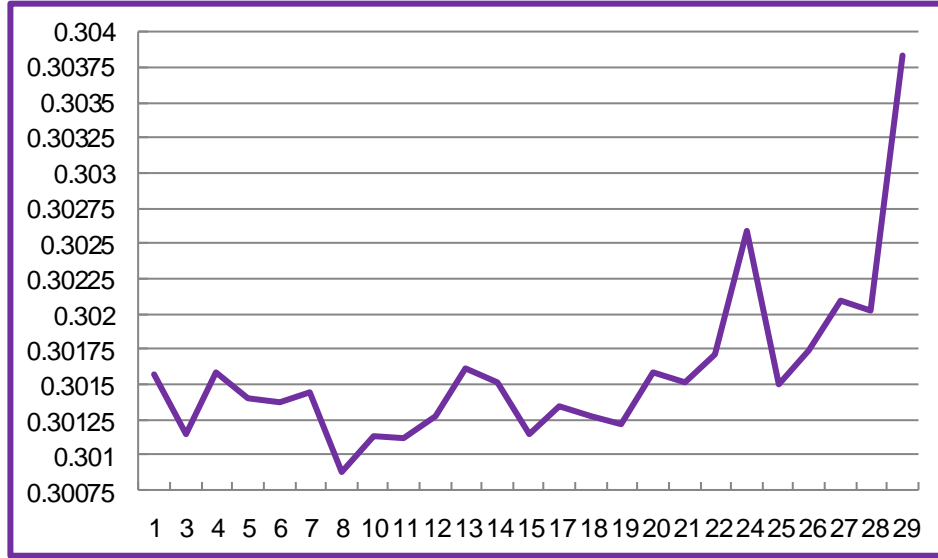
وشهد الدولار تقلباً نسبياً في الثلث الأول من سبتمبر دفعه الى مستواه الأدنى خلال الشهر، وتزامن ذلك مع صدور تقرير للوظائف أتى أقل من التوقعات معززا المخاوف من عدم قدرة مجلس الاحتياط الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة مرة أخرى قبل انتهاء العام الحالي، كما ضعف الدولار

بسبب تصاعد حدة التوتر بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية على اثر مواصلة الأخيرة لتهديداتها العسكرية، وتزامن ذلك مع تداعيات اعصار (إيرما) وما نتج عنه من ارتفاع في أسعار النفط بعد تعطل نحو خمس طاقة المصافي الامريكية وتوقف أكثر من 12 مصنعا للبتروكيماويات عن العمل، فضلا عن اقفال موانئ وانابيب وقود رئيسية جزئيا أو بشكل كامل.

بيد أن سعر الدولار تحسن بعد ذلك انخفاض حدة التوتر بين واشنطن وكوريا الشمالية فضلا عن انتهاء إعصار (إيرما) الذي اجتاح بورتوريكو وجزر عدة في الكاريبي وولاية فلوريدا، وكان هو الأقوى من قوة واستدامة الرياح. وتراجع الدولار بعد منتصف الشهر وذلك بعد أن أظهرت بيانات تراجع مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة في أغسطس مما أضعف من حالة التفاؤل بشأن متانة التعافي في الاقتصاد الأمريكي وتحديدًا من قدره الإنفاق الاستهلاكي المحلي على قيادة قاطرة النمو الاقتصادي الكلي في الربع الرابع من العام.

وأستقر الدولار حتى بداية الثلث الأخير من سبتمبر قبل أن يعاود صعوده القوي إثر صدور بيانات عن مستقبل السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي أشارت الى احتمالات رفع سعر الخصم في ديسمبر المقبل، وذلك بعد أن سجل الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة نموا بنسبة 3.1% مقابل 1.2% في الربع الأول من السنة الجارية نتيجة لارتفاع الاستهلاك الشخصي بنسبة 3.3%. ويبين الشكل (1) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر سبتمبر.

شكل (1) سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – سبتمبر 2017



ومن ناحية أخرى، انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال شهر سبتمبر ليصل إلى 354.54 فلساً بنسبة انخفاض 1.25%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته عند 359.04 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو 362.13 فلساً، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان 354.54 فلساً.

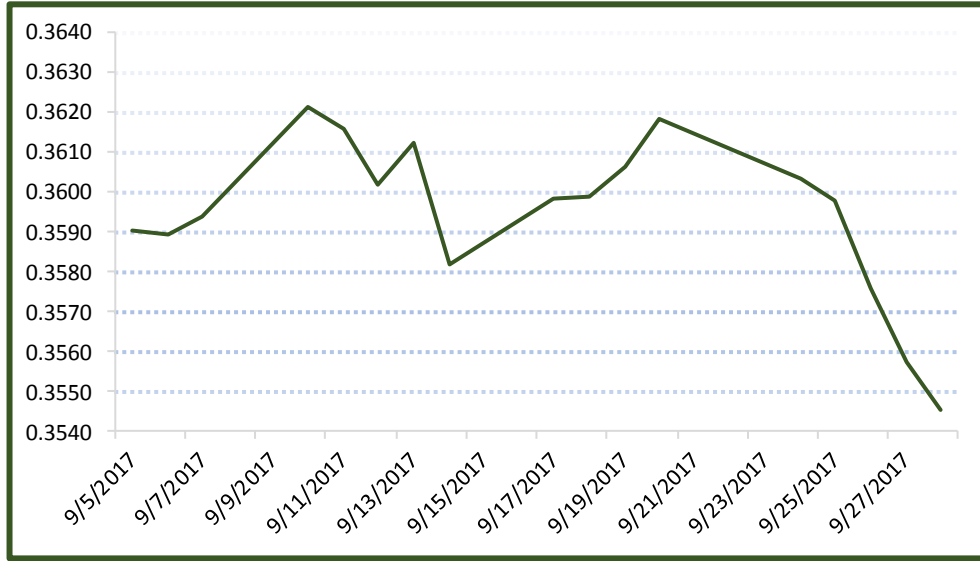
وفي الثلث الأول من الشهر، ارتفع سعر اليورو إثر اعلان المعهد القومي الرسمي الايطالي للإحصاء بأن المؤشرات الرسمية المبكرة قد أظهرت تعافي الاقتصاد الايطالي من خلال تسارع وتيرة نموه وتحسن أداء قطاعاته واستئناف نمو الاستهلاك والاستثمارات الثابتة والوظائف. وكانت المخاوف قد تركزت على وضع ايطاليا باعتبارها نقطة الضعف الأوروبية الجديدة. وفي الفترة ما بين 10 و14 سبتمبر تراجع سعر اليورو بعد صدور تقديرات لمكتب احصاءات المجموعة الأوروبية أشارت الى أن الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو قد تراجع بنسبة 0.6%.

وارتفع اليورو في الفترة ما بين 14 و20 سبتمبر بعد أن عرضت المفوضية الأوروبية سلسلة اصلاحات داخل السوق الاوروبي تهدف الى تعزيز التكامل بين أسواق المال الاوروبية وتطوير الاتحاد النقدي وزيادة حجم الاستثمارات القادمة الى أوروبا، حيث قال مفوض الاتحاد الأوروبي

للاستقرار المالي السيد فالديس دومبروفسك في مؤتمر صحفي عرض فيه المقترحات ان الأسواق المالية الأوروبية تتطور بسرعة مع تسارع عمليات الاندماج المالي في السنوات الأخيرة.

وفي فترة الثلث الأخير من سبتمبر تراجع اليورو إثر النتائج غير المطمئنة لانتخابات ألمانيا، حيث تعزز موقع اليمين المتطرف، وفي المقابل استقر معدل التضخم في منطقة اليورو عند مستوى 1.5% في شهر سبتمبر بنفس المستوى الذي كان عليه في شهر أغسطس الماضي. ويبين الشكل (2) حركة سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال شهر سبتمبر.

شكل (2) سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي في سبتمبر 2017

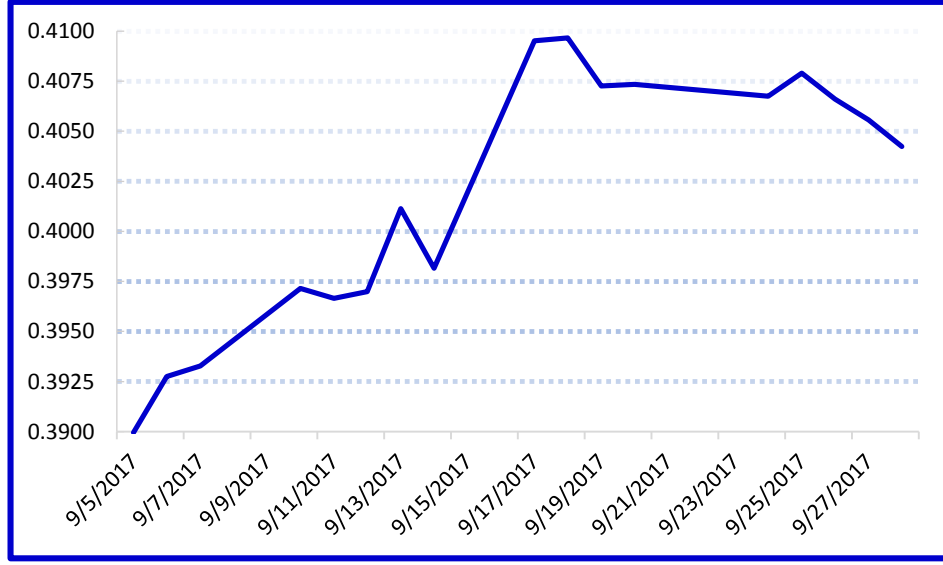


أما بالنسبة لسعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي فقد شهد ارتفاعاً خلال شهر سبتمبر إلى نحو 404.2 فلساً بنسبة ارتفاع بلغت 3.7% مقارنةً مع بداية الشهر حيث كانت قيمته عند 389.9 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه الجنيه الاسترليني خلال الشهر هو 409.7 فلساً، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان 389.9 فلساً.

وكان سعر الجنيه الإسترليني قد شهد تحسنا في الفترة ما بين 5 و18 سبتمبر إثر بيانات اقتصادية إيجابية تمثلت في ارتفاع ناتج الصناعة في بريطانيا خلال شهر يوليو بنسبة 0.5% وذلك بسبب زيادة إنتاج السيارات بشكل أساسي، كما تمثلت في وصول معدل التضخم في بريطانيا إلى 2.9% في شهر أغسطس مقابل 2.6% في يوليو، ويعود سبب الارتفاع الى زيادة أسعار النفط والملبوسات. كذلك شهد معدل البطالة في بريطانيا تراجعا بواقع 75 ألف شخص ليصل إلى 4.3% خلال الثلاثة شهور المنتهية في يوليو 2017 مقابل 4.4% في الربع السابق لذلك، كما ارتفع معدل الأجور بنسبة 2.1% في شهر سبتمبر، وبلغ معدل تضخم نسبته 2.9% في شهر أغسطس. وارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار إلى أعلى مستوى له منذ 24 يونيو بعد أن وجد دعما في تصريح لأحد مسؤولي بنك إنجلترا بشأن احتمالية رفع أسعار الفائدة في بريطانيا خلال الأشهر القادمة، ويبلغ سعر الفائدة حاليا عند مستوى 0.25%.

وتراجع سعر صرف الجنيه في الفترة ما بين 18 و30 سبتمبر على الرغم من ظهور بعض البيانات الإيجابية التي أشارت إلى ارتفاع مبيعات التجزئة بمقدار 1% خلال شهر أغسطس اثر ارتفاع قيمة مبيعات السلع غير الغذائية بوتيرة هي الأسرع منذ 15 عاما، وانخفاض عجز الموازنة في بريطانيا إلى 5.7 مليار جنيه خلال شهر أغسطس مقابل 7 مليارات جنيه في الفترة المقابلة من السنة السابقة، كما ارتفع دخل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5.6% على أساس سنوي ليصل إلى 11.6 مليار جنيه، فيما بلغ إجمالي الدين العام منذ بداية السنة المالية 28.3 مليار جنيه بانخفاض بواقع 0.2 مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وسجل عدد الزائرين الى بريطانيا زيادة إلى 4 ملايين زائر خلال شهر يوليو لأول مرة حيث بلغ إنفاق السياح 2.75 مليار جنيه. ويبين الشكل (3) حركة سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي في شهر سبتمبر.

شكل (3) سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي في سبتمبر 2017



2.1 تطورات سوق الأوراق المالية

في أحد أبرز التطورات المالية في البورصة جاء قرار فوتسي ترقية سوق الكويت الى مستوى الأسواق الناشئة، وذلك بعد سلسلة الإصلاحات التي قامت بها هيئة أسواق المال خلال العام الماضي. وتوقعت بعض المصادر أن تجلب هذه الترقية تدفقات نقدية قيمتها نحو 700 مليون دولار. وكانت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية قد أستقرت خلال سبتمبر 2017 اثر المكاسب الكبيرة التي حققتها في يوليو وأغسطس.

وتركزت التداولات خلال الشهر على الأسهم القيادية، وسجلت أنشطة التداول أعلى مستوياتها على مدى 4 أشهر، حيث زادت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 20% الى 2.1 مليار سهم مقابل 1.7 مليار سهم تم تداولها في أغسطس. كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنحو الثلث لتبلغ 426 مليون دينار مقابل 320 مليون دينار للشهر السابق. وتحقق هذا الارتفاع في أنشطة التداول على الرغم من انخفاض عدد جلسات التداول في سبتمبر مقارنة مع أغسطس، وترتب على ذلك ارتفاع متوسط كمية وقيمة التداولات الشهرية بنسبة 55% و72%، على التوالي.

وتصدّر سهم زين قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة خلال الشهر بتداولات بلغت قيمتها 67.2 مليون دينار، تبعه سهم بيت التمويل بتداولات بلغت قيمتها 63.5 مليون دينار إثر تقارير صحفية أشارت إلى قيام الهيئة العامة للاستثمار بتعيين مستشار عالمي لدراسة اندماج البنك مع البنك الأهلي المتحد (البحرين). ثم تلاه البنك الوطني بتداولات بلغت 43 مليون دينار. أما من حيث كميات التداول، فإن سهم شركة الامتياز للاستثمار حل على رأس القائمة، (194 مليون سهم) وتبعه سهمي البنك الأهلي المتحد (البحرين) وزين بتداولات بلغت 134 مليون سهم و130 مليون سهم، على التوالي.

وكان سعر سهم شركة المدار للتمويل والاستثمار هو الأعلى نمواً (33%) في سبتمبر ثم التمدين الاستثمارية (13%) والوطنية العقارية (12.5%). بينما كان سهم مجموعة الخليج للتأمين أكثر الأسهم القيادية تراجعاً خلال الشهر بخسائر بلغت (11%)، تبعه سهم بنك وربة (6%). وكان المؤشر السعري للسوق قد سجل خلال الشهر انخفاضاً بنسبة 3.5% حيث وصل مع نهاية الشهر إلى 6,679.73 نقطة، بينما انخفض المؤشر الوزني بنسبة 0.3% فقط مسجلاً 430.7 نقطة، وارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 0.5% ليصل إلى 997.37 نقطة.

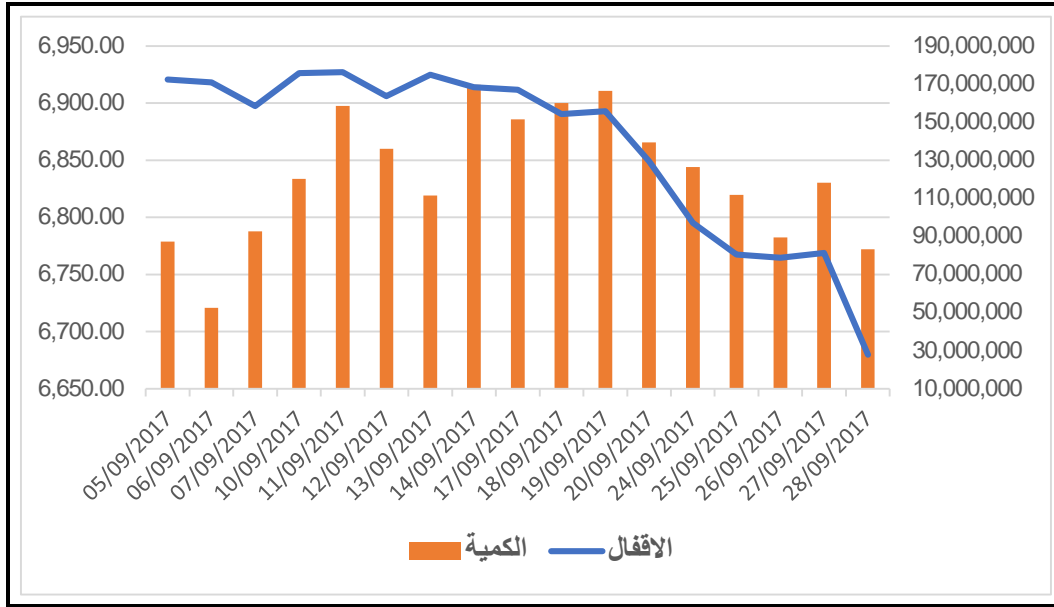
وشهد الأسبوع الأول من سبتمبر انخفاض المؤشر السعري في مقابل ارتفاع المؤشرين الوزني وكويت 15، وقد تأثر المؤشر السعري بتراجع أسعار العديد من الأسهم الخاملة وكان التركيز في عمليات الشراء على أسهم الشركات ذات العوائد التشغيلية الكبيرة مما أدى إلى ارتفاع المؤشرين الآخرين الوزني وكويت 15.

ولم يختلف أداء البورصة في الأسبوع الثاني من الشهر عن الأسبوع الأول حيث تراجع المؤشر السعري بعد ارتفاعه وارتفع المؤشر الوزني بعد انخفاضه كما واصل مؤشر كويت 15 الارتفاع، وكان سبب انخفاض المؤشر السعري عمليات البيع على الأسهم الخاملة وجنى الأرباح، بينما كان سبب ارتفاع مؤشر كويت 15 هو عمليات شراء محلية وخارجية في شركات المؤشر ترقباً لترقية البورصة إلى مصاف الأسواق الناشئة. وانخفضت مؤشرات البورصة الثلاثة خلال الأسبوع الثالث

متأثرة بعمليات جنى الأرباح وضغوطات بيع كميات من الأسهم الصغيرة والكبيرة لاسيما شركة أجيليتي.

وفي آخر أسبوع من سبتمبر انخفضت مؤشرات البورصة الثلاثة نتيجة تراجع أحجام التداول وعدد الصفقات وضغوط البيع خلال آخر جلسة في الأسبوع. ويبين الشكل البياني التالي إغلاق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة ما بين 1 و30 سبتمبر 2017.

شكل (4) إقفالات المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية في سبتمبر 2017



3.1 التطورات النقدية والمصرفية

انخفض عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في السوق المحلية بنسبة 1.5% في شهر يوليو مقارنةً بشهر يونيو حيث وصل إلى 35.97 مليار دينار، وانخفضت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة 0.2% إلى نحو 32.06 مليار دينار، وانخفضت ودائع العملات الأجنبية بنسبة 7.0% إلى نحو 2.29 مليار خلال شهر يوليو. كما تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في شهر يونيو بنسبة 0.4% حيث وصلت إلى نحو 35.4 مليار دينار، وارتفع الائتمان

الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية خلال شهر يوليو بنسبة 1.5%، وانخفضت القروض الشخصية بنسبة 0.6% في شهر يوليو عن الشهر السابق لتصل إلى 14.66 مليار دينار.

أما مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي والمتمثلة بسندات الخزينة العامة فقد ارتفعت بنسبة 1.9% في يوليو عن الشهر السابق لتصل إلى 3.18 مليون دينار، كما ارتفعت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة 19.8% إلى نحو 0.82 مليار دينار، بينما انخفضت إجمالي موجودات البنك المركزي بنسبة 3.1% إلى نحو 9.27 مليار دينار، وكانت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي قد ارتفعت لأجل شهر واحد عند 11.6% لتصل إلى 1.51%، وارتفعت لأجل ثلاثة أشهر عند مستوى 1.66%، وارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل ستة أشهر بنسبة 7.1% لتصل إلى 1.82% وارتفعت لأجل 12 شهر عند مستوى 2.01%.

من جانب آخر أصدر بنك الكويت المركزي في 13 سبتمبر نوعين من سندات الدين العام لسد عجز الموازنة، الأول بقيمة 100 مليون دينار لمدة سنة وبعائد 2% والثانية بقيمة 100 مليون دينار ولمدة سنتان وبعائد 2.25%. كما بلغ إجمالي إصدارات الدين العام منذ بداية السنة المالية 2018/2017 بمقدار 1.8 مليار دينار كويتي بمتوسط فائدة 2.3%.

من جهة أخرى أكدت وكالة موديز في 19 سبتمبر أن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت قد تم تثبيته بدعم من المالية العامة القوية بشكل استثنائي، حيث تم تقدير حجم الموجودات الأجنبية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 550٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تغطي ما يقارب من 29 مرة إجمالي الدين الحكومي القائم في عام 2016. وعند مستويات إنتاج النفط الحالية، فإن احتياطات دولة الكويت الضخمة من النفط والغاز تكفي لأكثر من نحو 88 عاما.

4.1 تطور معدل التضخم

استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على 112.2 في شهر أغسطس 2017 (الرقم القياسي لسنة الأساس وهي 2013 = 100)، ويعكس ذلك استقرار معدل التضخم لمجموعة خدمات المسكن، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والصحة، والتعليم، والمطاعم والفنادق كما كانت

عليه في شهر يوليو 2017. كما يعكس ارتفاع أسعار مجموعة السجائر والتبغ بنسبة 0.18%، ومجموعة الخدمات الترفيهية والثقافية بنسبة 0.79%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.29%، وانخفاض أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.19%، ومجموعة الكساء وملبوسات القدم بنسبة 0.19%، ومجموعة النقل بنسبة 0.17%، ومجموعة الاتصالات بنسبة 0.20%. أما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع في أغسطس 2017 بنسبة 1.17%، ويوضح الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي.

جدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الكويت على أساس سنوي

نسبة التغير % Change		2017 أغسطس Aug-17	2017 يوليو Jul-17	2016 أغسطس Aug-16	الأوزان weights	الأقسام الرئيسية
السنوية annual	الشهرية monthly					
1.17	0.00	112.2	112.2	110.9	1000.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
-0.19	-0.19	106.9	107.1	107.1	167.06	الأغذية والمشروبات
2.06	0.18	114.0	113.8	111.7	3.33	السجائر والتبغ
1.43	-0.19	106.7	106.9	105.2	80.33	الكساء وملبوسات القدم
-2.26	0.00	117.0	117.0	119.7	332.12	خدمات المسكن
3.51	0.00	115.1	115.1	111.2	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
-0.68	0.00	103.0	103.0	103.7	14.80	الصحة
15.38	-0.17	117.8	118.0	102.1	75.42	النقل
-1.29	-0.20	99.6	99.8	100.9	39.77	الاتصالات
4.20	0.79	101.7	100.9	97.6	38.45	الترفيه والثقافية
3.63	0.00	117.2	117.2	113.1	41.86	التعليم
2.58	0.00	119.4	119.4	116.4	34.15	المطاعم والفنادق
2.14	0.29	104.8	104.5	102.6	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
1.52	0.00	113.3	113.3	111.6	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
3.10	-0.09	110.8	109.9	106.5	667.88	باستثناء خدمات السكن
4.23	0.00	110.8	110.8	106.3	500.82	باستثناء الأغذية والسكن

5.1 التطورات النفطية

سجل سعر برميل النفط الخام تحسناً ملموساً في شهر سبتمبر 2017، إذ ارتفع سعر خام القياس العالمي – مزيج برنت بنحو 9% في السوق الفورية من 52.75 دولاراً أمريكياً في مطلع سبتمبر إلى 57.54 دولار في آخر الصفقات المبرمة نهاية الشهر. وسجل سعر برميل القياس الأمريكي خام غرب تكساس المتوسط صعوداً مشابهاً خلال الشهر، بيد أن أداء الأسعار في سبتمبر جاء أقل من توقعات المحللين.

وتمكن خام مزيج برنت في سبتمبر من استعادة ما كان قد خسره منذ بداية السنة الجارية، حيث اقترب من مستواه السعري في يناير 2017 أي 57 دولاراً للبرميل. وساهمت العوامل الأساسية وتراجع حجم الفجوة ما بين العرض والطلب في ذلك. وكان الطلب العالمي على النفط قد شهد أفضل نمو له منذ عدة شهور في مقابل تراجع الإمدادات من دول أوبك في أغسطس بما يتناسب مع التزاماتها بموجب اتفاق خفض الإنتاج. كما واصلت مستويات المخزونات النفطية الاستراتيجية والتجارية على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التراجع للمرة الخامسة خلال الفترة المنقضية من السنة.

وأظهرت بيانات معهد البترول الأميركي، أن المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة قد شهد زيادة أقل من المتوقع في الأسبوع الأخير من أغسطس، في حين انخفضت كل من مخزونات البنزين والمشتقات الوسيطة. وذكر المعهد أن مخزونات الخام زادت بمقدار 2.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 1 سبتمبر، لتصل إلى 462.7 مليون برميل، في حين كانت توقعات المحللين تشير إلى زيادة قدرها 4 ملايين برميل، كما ارتفعت المخزونات في مركز تسليم العقود الآجلة في كشيونغ بولاية أوكلاهوما بواقع 669 ألف برميل. وأشارت البيانات إلى أن استهلاك مصافي التكرير من النفط الخام قد انخفض بمقدار 2.1 مليون برميل يومياً، وأن مخزونات البنزين انخفضت بمقدار 2.5 مليون برميل، في حين كان المحللون قد توقعوا في استطلاع أجرته وكالة رويترز هبوطاً قدره 5 ملايين برميل. وفي المقابل، أظهرت بيانات المعهد أن مخزونات المشتقات الوسيطة، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، تراجعت بمقدار 603 آلاف برميل، في حين كانت

توقعات المحللين تشير إلى هبوط قدره 3.1 مليون برميل، كما انخفضت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الأسبوع الماضي بواقع 297 ألف برميل إلى 7.2 مليون برميل يومياً.

وكانت وتيرة الإنتاج في خليج المكسيك بالولايات المتحدة قد تأثرت سلباً في أغسطس بفعل تداعيات اعصار هارفي الذي تسبب في تعطيل نحو خمس طاقة التكسير في الولايات المتحدة، وخفض إنتاجها من الخام بنحو 10%. كما تلتفت الأسعار دعماً إضافياً بسبب تراجع سعر صرف الدولار.

وكان وزير النفط المهندس عصام المرزوق قد توقع في تصريح صحفي نشر في 6 سبتمبر أن يستقر سعر خام برنت ما بين 50 و55 دولاراً للبرميل، مقدراً في الوقت نفسه أن يراوح سعر برميل النفط الكويتي ما بين 45 و50 دولاراً حتى نهاية العام. وأكد السيد المرزوق أن استراتيجية أوبك ماضية قدماً على الطريق الصحيح، مشيراً إلى أن الانخفاض المستمر في كميات مخزونات النفط. وتوقع أن يزيد الطلب على النفط خلال الربع الثالث من العام ورجح الوصول نقطة التوازن بين العرض والطلب مع نهاية العام. وقال: بعد بلوغ تلك النقطة التعادل سيرتفع الطلب على النفط الخام خلال العام 2018 بنحو 1.4 مليون برميل، وبالتالي ستبدأ دول أوبك في تعويض التخفيضات السابقة في الإنتاج. وأكد السيد المرزوق أنه سيتبين خلال الاجتماع الوزاري لأوبك في شهر نوفمبر المقبل ما إذا كان سيتم تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج في مارس 2018، أو التخلي عن سياسة التخفيض على نحو تدريجي.

من ناحية أخرى، نقل عن وزير الطاقة الروسي السيد الكساندر نوافك قوله، إنه من السابق لأوانه اتخاذ قرار في شأن تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط، في الوقت الذي تستعيد فيه السوق توازنها. وأضاف أنه إذا واجهت السوق صعوبة في تحقيق التوازن، سيتم مناقشة خيار تمديد الاتفاق بعد انتهاء سريانه الحالي في 31 مارس المقبل، مبيناً أن سعر النفط الحالي الذي تجاوز 54 دولاراً للبرميل يعد مثالياً للمنتجين والمستهلكين، ويسمح بضخ استثمارات في صناعة النفط.

ومع نهاية الأسبوع الثاني من الشهر في 15 سبتمبر استقرت أسعار النفط في الأسواق الدولية قرب أعلى مستوى لها في خمسة أشهر، وسط توقعات بارتفاع الطلب العالمي خلال العام 2018. وفي ختام تعاملات الجمعة ارتفع سعر خام برنت إلى 55.62 دولارا للبرميل، مسجلا بذلك ارتفاعا متتاليا للأسبوع الثالث بنسبة 3.3%، وهي الأعلى منذ نهاية يوليو الماضي. أما سعر خام غرب تكساس الوسيط فلم يشهد تغيرا كبيرا خلال الأسبوع، واستقر في نهاية التعاملات ببورصة نيويورك عند 49.89 دولارا للبرميل، وهو أيضا أفضل سعر يسجل لهذا الخام خلال نحو شهرين. وبذلك وصلت أسعار النفط إلى المستويات التي كانت عندها في مطلع العام، وسط توقعات بأن يعود التوازن لأسواق النفط أواخر العام الجاري أو بداية العام القادم، خاصة إذا ما واصل أعضاء أوبك التزامهم باتفاق خفض الإنتاج.

ونقلت وكالة رويترز عن الرئيس التنفيذي لشركة بريتش بتروليوم السيد بوب دادلي، أن الأسعار قد تبقى في الأشهر القادمة بين 50 و60 دولارا. ويأتي الانتعاش النسبي للأسعار بينما توقع تقرير لوكالة الطاقة الذرية زيادة الطلب العالمي على النفط الخام في العام المقبل، مشيرا إلى أن التخمة في الإمدادات تتقلص بفضل قوة الطلب الأوروبي والأميركي وانخفاض الإمدادات من دول أوبك والمنتجين المستقلين.

وفي ختام الأسبوع الثالث، أشاد وزير النفط السيد عصام المرزوق بمستوى التزام أعضاء منظمة الدول المصدرة للبتروول ودول خارجها بتطبيق اتفاق خفض الإنتاج، مشيرا الى أن نسبة الالتزام بلغت نحو 116 بالمئة. وقال الوزير الذي يرأس اللجنة الوزارية المعنية بتطبيق اتفاق خفض الإنتاج في ختام اجتماع للجنة استمر يوما واحدا بمقر أوبك في فيينا، إن تأثير الالتزام بالاتفاق بدا واضحا على أسعار النفط "حيث لاحظنا ارتفاعا في الأسعار بأكثر من عشرة بالمئة خلال الأسابيع القليلة الماضية إضافة الى أن تراجع كميات المخزون من الخام التي كانت زائدة خلال السنوات الخمس الماضية وانخفضت بنحو 170 مليون برميل".

وأعرب الوزير عن تفاؤله بشأن مزيد من الاستقرار في سوق النفط، وأن تحقق السوق النفطية العالمية أرقاما متميزة خلال الأشهر السبعة المقبلة بفضل التزام الدول من داخل وخارج أوبك بتطبيق البنود الخاصة باتفاق خفض سقف الإنتاج بواقع 558 ألف برميل في اليوم، والذي تم تمديده خلال اجتماع أوبك الوزاري في مايو الماضي لمدة تسعة أشهر إضافية.

وحول ما تردد بشأن إمكانية تمديد الاتفاق بعد نهاية مارس المقبل وفيما إذا كان هذا الموضوع ضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة الوزارية الخامس من نوعه أوضح السيد المرزوق أنه من المبكر جدا الحديث عن هذا الموضوع خاصة وأنا حاليا ما زلنا في الشهرين الأولين من بدء سريان اتفاق التمديد لمدة تسعة أشهر وبالتالي يتعين علينا أن نراقب الأرقام والتقارير الدورية بهذا الخصوص شهرا بشهر ومن ثمة نقرر مسألة التمديد من عدمه. وأضاف إن اللجنة الوزارية تعقد شهريا اجتماعات لهذا الغرض تبحث فيها مستويات الإنتاج وتطورات السوق النفطية ومدى التزام الدول بحصص خفض الإنتاج ومن ثم تقدر فيما إذا كانت هناك حاجة لأي تعديل، مشيرا الى أن المنظمة لا ترى حتى الآن أي حاجة لتمديد خفض الإنتاج لكن الوقت مازال مبكرا للحديث عن هذا الموضوع.

ومع انتهاء أسبوع التداول الأخير في الشهر حققت أسعار خامي برنت وغرب تكساس الوسيط مكاسب أسبوعية في ضوء مراهنة المستثمرين على أن الجهود الرامية إلى تقليص تخمة المعروض العالمي تحقق نجاحا وأن آفاق الطلب تتحسن. وحقق الخام الأمريكي رابع مكاسبه الأسبوعية على التوالي مضيفا 9 في المائة الى قيمته على مدى شهر سبتمبر، بينما ارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت إلى 57.42 دولار للبرميل، محققا خامس مكاسبه الأسبوعية.

وخارج الولايات المتحدة، أشار كبار منتجي النفط في العالم أيضا إلى أنهم سيلتزمون بتخفيضات الإنتاج للحد من المعروض، وأظهر مسح أن إنتاج منظمة أوبك قد ارتفع في سبتمبر بمقدار 50 ألف برميل يوميا مع زيادة صادرات العراق وارتفاع الإنتاج في ليبيا المعفاة من اتفاق خفض الإمدادات. وخلص المسح إلى أن مستوى التزام أوبك بالتعهدات التي قطعتها على نفسها بشأن خفض الإمدادات انخفض إلى 86 في المائة في سبتمبر مقارنة مع 89 في المائة في أغسطس.

وواصلت السعودية أكبر مصدر للخام في العالم تحمل الجزء الأكبر من تخفيضات المنظمة من خلال ضخ إمدادات دون المستوى المستهدف لها، وأظهرت زيادة إمدادات العراق أن التوتر السياسي بشأن استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق لم يؤثر على صادرات البلاد من الخام. وتلقى النفط دعما من تهديدات تركيا بوقف خط أنابيب قادم من إقليم كردستان العراق بعد استفتاء صوت فيه الأكراد بأغلبية ساحقة لصالح الاستقلال.

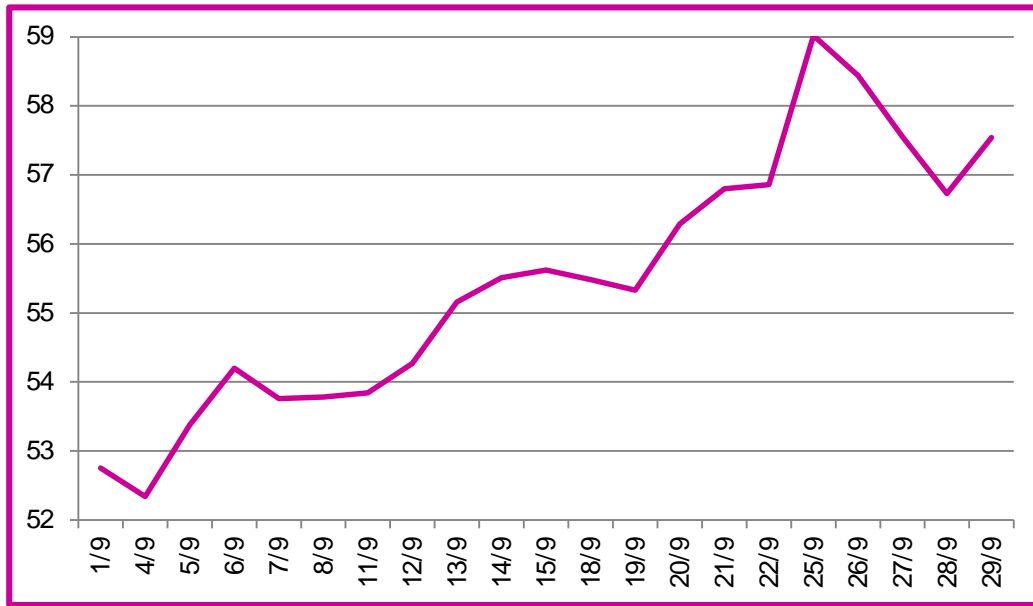
وخلص المسح إلى غياب مزيد من الزيادات الكبيرة في الإنتاج في نيجيريا أو ليبيا المعفاتيْن من خفض الإنتاج، وساعدت الزيادة في إنتاج ليبيا ونيجيريا على ارتفاع الإنتاج إلى أعلى مستوى في 2017 خلال يوليو. وضخت ليبيا إمدادات إضافية بلغ حجمها 50 ألف برميل يوميا في سبتمبر مع استئناف العمل في حقل الشرارة النفطي بعد إغلاق خط أنابيب، لكن الإنتاج ظل متقلبا وفي المتوسط دون مستويات تتجاوز المليون برميل يوميا جرى تسجيلها في وقت سابق من هذا العام. وانخفض إنتاج نيجيريا 30 ألف برميل يوميا، وأعلن مشروع رويال داتش شل في نيجيريا حالة القوة القاهرة على صادرات خام بوني الخفيف بسبب إغلاق خط أنابيب للتصدير، بينما ارتفع إنتاج العراق 40 ألف برميل يوميا بفضل زيادة الصادرات من إقليم كردستان وفق بيانات الناقلات، ولم تسجل الصادرات من المرفأء الجنوبية في البلاد تغيرا يذكر.

وعززت إيران، المسموح لها بزيادة صغيرة في اتفاق أوبك، إمداداتها بإضافة 20 ألف برميل يوميا، ومن بين الدول ذات الإنتاج الأقل، صدرت أنجولا كميات أقل من الخام مقارنة مع شهر أغسطس وكذلك كان الحال مع فنزويلا.

وأعلنت أوبك العام الماضي مستوى مستهدفا للإنتاج بلغ 32.50 مليون برميل يوميا استنادا إلى أرقام منخفضة في ليبيا ونيجيريا، ويشمل الإنتاج المستهدف إندونيسيا التي غادرت المنظمة منذ ذلك الحين لكنه لا يشمل غينيا الاستوائية، أحدث دولة تنضم إلى المنظمة. وبحسب المسح، فقد بلغ متوسط الإنتاج في سبتمبر 32.72 مليون برميل يوميا بما يزيد بمقدار 970 ألف برميل يوميا عن

المستوى المستهدف المعدل لحذف إندونيسيا من دون أن يشمل غينيا الاستوائية. ومع إضافة غينيا الاستوائية، بلغ إجمالي الإنتاج 32.86 مليون برميل يوميا بارتفاع قدره 50 ألف برميل يوميا عن أغسطس، ويستند مسح رويترز إلى بيانات ملاحية توفرها مصادر خارجية، إلى جانب بيانات تومسون رويترز ومعلومات توفرها مصادر في شركات النفط وأوبك وشركات استشارات. ويبين الشكل (5) سعر الاغلاق لبرميل مزيج برنت في السوق الفورية للسلع خلال شهر سبتمبر 2017.

شكل (5) سعر برميل برنت في السوق الفورية في سبتمبر 2017



6.1 التقارير النفطية لأوبك ووكالة الطاقة

توقعت منظمة أوبك في تقريرها الشهري الصادر في 12 سبتمبر زيادة الطلب على نفطها في العام القادم، وأشارت إلى بوادر تحسن في السوق العالمية، مبيّنة أن اتفاق خفض الإنتاج الذي أبرمته مع دول غير أعضاء بالمنظمة يساعد على تقليص تخمة المعروض التي ضغطت على الأسعار. وقالت المنظمة في تقريرها إن العالم سيحتاج إلى 32.83 مليون برميل يوميا من خامات أوبك في 2018، بارتفاع قدره 410 آلاف برميل يوميا عن التوقعات السابقة. وأضافت المنظمة أن إنتاجها النفطي

في أغسطس، جاء دون توقعات الطلب إذ انخفض الإنتاج 79 ألف برميل يومياً عن مستويات يوليو إلى 32.76 مليون برميل يومياً.

وأوضحت المنظمة أنها تتوقع تراجع الطلب على النفط في الربعين الأول والثاني من عام 2018 إلى مستوى أقل من مستوى الإنتاج الحالي. ويعني ذلك أنه من المحتمل أن تبحث المنظمة أيضاً زيادة نسب خفض الامدادات وكان إجمالي إنتاج أوبك قد تراجع بواقع 80 ألف برميل يومياً ليصل إلى 32.76 مليون برميل يومياً في أغسطس مقارنة مع 32.84 مليون برميل يومياً في يوليو. ولا يزال الإنتاج أعلى من سقف المنظمة البالغ 31.75 مليون برميل يومياً وذلك بواقع مليون برميل يومياً.

وذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الصادر في سبتمبر 2017 أن أسواق النفط تسير ببطء نحو تحقيق التوازن المنشود بين الإنتاج والطلب، وذلك بدعم من قوة نمو الطلب العالمي في الربع الثاني من عام 2017 والذي زاد بنحو 2.4% على أساس سنوي. ودفع ذلك بوكالة الطاقة الدولية إلى رفع توقعاتها لنمو الطلب لهذا العام بواقع 100 ألف برميل يومياً إلى 1.6 مليون برميل يومياً. وفي العام المقبل، تتوقع الوكالة ارتفاع الطلب بقوة أيضاً وبما يصل إلى 1.38 مليون برميل يومياً. ومما زاد تماسك السوق تراجع الإنتاج العالمي خلال أغسطس إما بسبب أعمال الصيانة أو للانقطاعات المتفرقة غير المخطط لها، مثل إعصار هارفي، أو انقطاع الإنتاج من ليبيا بعد أن قام مجموعة من المحتجين المسلحين بإغلاق حقل شرارة الذي يعد أكبر حقل نفط في البلاد.

وعلى الرغم من التأثير السلبي الذي خلفه إعصار هارفي على إنتاج الولايات المتحدة فإنه من المتوقع أن يتسارع نمو إنتاج الدول من خارج أوبك قبل نهاية العام، مضيفاً ما يصل إلى 500 ألف برميل يومياً في الربع الرابع. ومن المتوقع أن تكون سنة 2017 السنة الأولى التي يتجاوز فيها الطلب مستوى الإنتاج منذ عام 2013، وذلك على أساس سنوي. وبينما يمثل ذلك مصدر ارتياح لمنظمة أوبك التي تسعى للالتزام باتفاقية خفض الإنتاج لخمس عشرة شهراً وتهدف من خلالها إلى خفض المخزون، إلا أنه لا يزال أمامها المزيد من العمل. إذ لا يزال إنتاج دول منظمة التعاون

الاقتصادي ومخزون المنتجات البترولية، وهو أهم مؤشرات الالتزام لدى أوبك، عند مستويات عالية تبلغ 3.02 مليارات برميل في يوليو، وذلك في الشهر التاسع من مدة الخفض. ويظل ذلك أعلى من هدف أوبك لمتوسط السنوات الخمس (أي 2.75 مليار برميل) بنحو أكثر من 250 مليون برميل يومياً، وذلك بالرغم من تراجع الإنتاج ومخزون المنتجات في خمسة من أصل الشهر السبعة الماضية.

وما قد يشكل مصدر قلق لأوبك هو التراكم المحتمل في المخزون بدلاً من التراجع خلال عام 2018، وهو ما تتوقع وكالة الطاقة الدولية حدوثه في حال تضاعف إنتاج الدول من خارج أوبك بمعدل يقدر بنحو 1.5 مليون برميل يومياً، الأمر الذي حتماً سيؤجل تحقيق هدف أوبك لخفض المخزون حتى عام 2019.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية

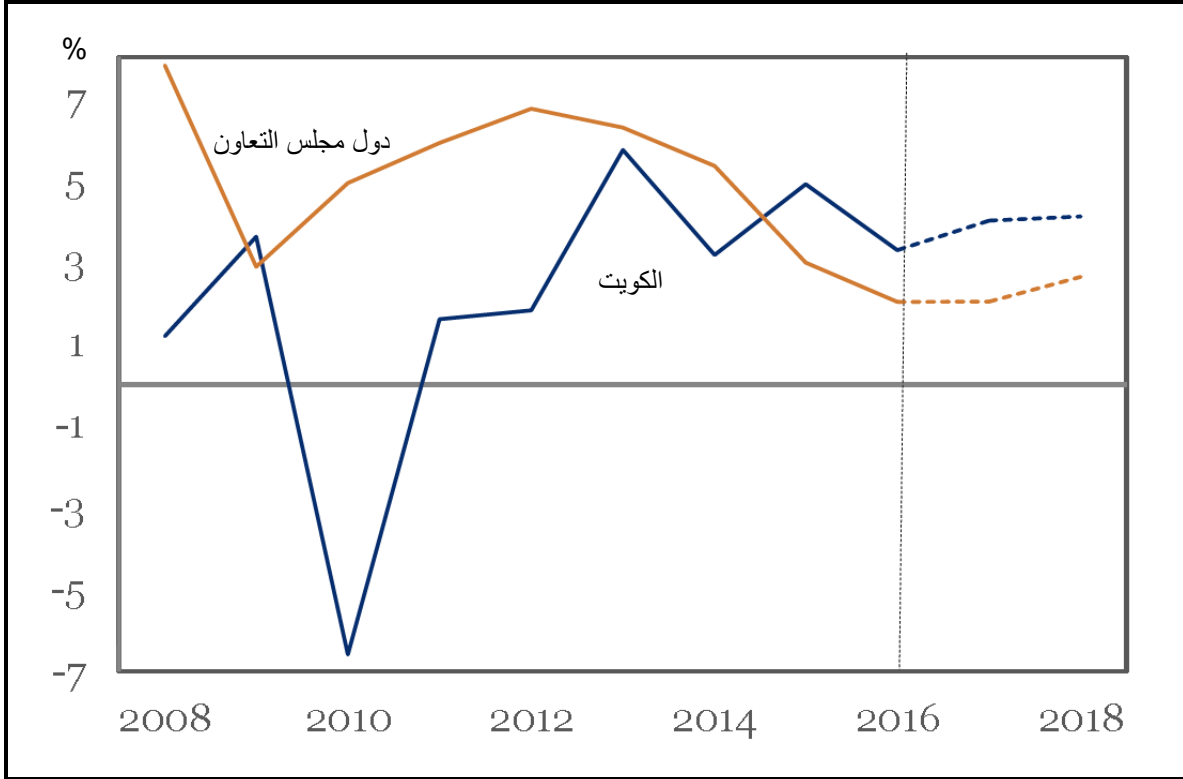
1.2 مرونة الاقتصاد الكويتي أمام انخفاض أسعار النفط

نشر معهد التمويل الدولي في نهاية شهر سبتمبر ملاحظات بحثية عن مدى مرونة الاقتصاد الكويتي تجاه تطورات الأسعار النفطية مقارنة مع بعض المقارنات مع دول مجلس التعاون الأخرى. ويفتح ملاحظاته بالإشارة إلى العديد من نقاط القوة منها: وضع الاقتصاد المتكيف مع هذه الأسعار، في ظل انخفاض الدين، وضخامة المصدات المالية، التي تتيح الضبط المالي المتدرج. بالإضافة إلى استمرارية قوة النمو غير النفطي الموجه بالاستثمارات، والذي يفوق متوسطه (أي النمو) متوسط النمو المناظر لبقية دول مجلس التعاون الأخرى. ولا تستبعد الملاحظات الآثار السلبية على الاقتصاد بفعل التوترات الإقليمية الجيوسياسية، وانخفاض أسعار النفط، وغيرها.

ورغم انخفاض أسعار النفط فإن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي قد وصل إلى حوالي (3%) عام 2016. وذلك يعود أساساً إلى جدوى العديد من المشروعات، والتدرج في الضبط المالي، وتجنب خفض الإنفاق الاستثماري والأجور. وكان للمشروعات الاستثمارية المدرجة بالخطة عام 2014 الأثر الواضح في استمرارية الدفعة القوية للقطاع غير النفطي. وكما يوضح الشكل (1)

تجاوز معدل النمو غير النفطي بدولة الكويت نظيره في دول مجلس التعاون خلال السنوات الأربع الأخيرة. وتتوقع الملاحظات البحثية أن يصل هذا المعدل إلى (4%) عام 2017 مدعماً بمشروعات البنية الأساسية الطموحة.

شكل (1): تجاوز معدل النمو غير النفطي بدولة الكويت نظيره في دول مجلس التعاون



ويمضي إنشاء مطار الكويت الدولي (4.3 مليار دولار) قدماً بعد أن تمت ترسيته إلى مقاليد جديد. في حين سوف تنجز الهيئة العامة للإسكان (36) ألف وحدة سكنية جديدة في نهاية عام 2017. الأمر الذي سوف يساهم في استقرار القطاع العقاري بعد سنتين من فترة التصحيح.

وتعتقد الملاحظات البحثية أنه رغم بقاء النشاط الاقتصادي غير النفطي قوياً، إلا أن انخفاض مستوى الإنتاج النفطي (ضمن اتفاق أوبك عام 2016) سيؤثر في خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحدود (0.5%) (علماً بأن حصة القطاع النفطي في الناتج تفوق 50%). ورغم

ذلك فإن الاقتصاد الكويتي، يمكن أن ينمو خلال الأجل القريب، بين (2.5% - 3.0%)، مدفوعاً بارتفاع الإنتاج النفطي، والاستثمار، والتحسّن التدريجي في أسعار النفط.

ثم تنطرق الملاحظات إلى وضع الحساب الجاري وتعرّضه، بعد عقدين من الفائض، إلى عجز عام 2016 يقدر بحوالي (5) مليار دولار (وصل الفائض إلى 54 مليار عام 2014). وذلك بفعل انخفاض أسعار النفط الحادّ. ويتوقع معهد التمويل الدولي عودة الفائض للحساب الجاري عام 2017 ليصل إلى ما يمثل (0.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبمساعدة التطور الإيجابي في أسعار النفط. وعكس الوضع في بلدان مجلس التعاون الأخرى، لازالت الواردات قوية، وذلك بفعل الطلب المحلي على رأس المال، والسلع الصناعية.

بعد ذلك يشير المعهد في ملاحظاته البحثية إلى وضع الموازنة العامة للدولة، حيث يتجه عجز الموازنة إلى الانخفاض التدريجي. علماً بأن العجز محسوب باستبعاد دخل الاستثمار. وأن توجه السلطات المعنية، كما يشير المعهد، هو اتباع سياسة ضبط مالي متدرجة، مع اهتمام بزيادة الإيرادات غير النفطية، وخفض الإعانات. ويوضح الجدول (1) الإطار العام للموازنة للفترة (2014 – 2016)، فعلي، مع تنبؤ المعهد للفترة (2017 – 2018). وكان للانخفاض الحادّ في الإيرادات النفطية عام 2015 و 2016 أكبر من أن يعوّض الانخفاض في الإنفاق الجاري خلال هذين العامين. الأمر الذي أدى إلى عجوزات مالية (باستبعاد دخل الاستثمار) قدرت بحوالي (17%) من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (1): الموازنة العامة الملخصة
 للفترة الفعلية (2014 – 2016)، والمنتبأ بها للفترة (2017 – 2018)
 مليار دينار إلا في حالة الإشارة لعكس ذلك

البنود	2014	2015	2016	2017 (تنبؤ)	2018 (تنبؤ)
مجموع الإيرادات:	29.4	18.2	17.9	19.8	21.4
إيرادات نفطية	22.5	12.1	11.7	12.8	13.5
إيرادات غير نفطية	6.9	6.2	7.0	7.2	7.9
منها دخل الاستثمار	4.5	4.6	4.8	5.1	5.4
مجموع الإنفاق:	21.4	18.2	17.7	19.3	19.8
الإنفاق الجاري	19.6	16.1	15.5	16.8	17.1
الإنفاق الاستثماري	1.9	2.1	2.2	2.5	2.7
رصيد الموازنة (شاملاً دخل الاستثمار)	8.0	0.0	0.2	0.5	1.6
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	18.5	0.0	0.6	1.4	3.8
رصيد الموازنة (باستبعاد دخل الاستثمار)	1.0	-6.0	-5.9	-6.1	-5.4
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2.2	-17.3	-17.7	-16.6	-14.2

المصدر: بنك الكويت المركزي وتقديرات المعهد.

ويعتقد المعهد، وبعيداً عن السنة المالية الحالية، بإمكانية خفض العجز بمساعدة تعبئة الإيرادات غير النفطية، وترشيد الإنفاق الجاري، وانتعاش أسعار النفط. وفي حالة العمل بضريبة القيمة المضافة بدءاً من أول يناير 2018، وبمعدل (5%)، فإن الإيرادات غير النفطية يمكن أن ترتفع بـ (1.5%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. مع توقع تأخر العمل بهذه الضريبة حسب إشارة المعهد. وترى الملاحظات بأن هناك ثلاث عوامل تلعب دوراً في السياسة المالية:

- استمرار الحكومة في رفع قيمة الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي سيساهم في تعزيز معدل النمو غير النفطي.
- الاستعداد، والرغبة، في إعادة تعريف دولة الرفاه بشكل أساسي.
- دور المصدّات المالية (الاحتياطي) في إطالة فترة تحمّل العجز لفترة أطول.

وبالاعتماد على هذه العوامل يعتقد المعهد بأن العجز يمكن أن ينخفض تدريجياً فقط ليصل إلى نحو (9%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020.

ويتطرق المعهد، فيما بعد، إلى الخيارات المتاحة للتعامل مع العجز، والذي تم تمويله أساساً، عامي 2015 و 2016 من السحب من الاحتياطي، والاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. وتم اللجوء منذ مارس، العام الحالي، إلى أسواق الدين الدولية. وذلك من خلال إصدار قيمة (8) مليار دولار (حوالي 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، على شكل سندات سيادية لمدة خمس وعشر سنوات. وفي ظل موقف المصدّات المالية القوي، والتصنيف الائتماني القوي أيضاً (AA) فإنه بإمكان الدولة أن تختار التوليفة الملائمة لسدّ العجز. مع الرغبة حالياً برفع سقف الدين إلى (25) مليار دينار (حوالي 83 مليار دولار) مقارنة مع السقف الحالي (10 مليار دينار)، وإصدار أدوات دين لأجل تصل إلى (30) عام مقارنة مع الحدّ الحالي (10 مليار دينار).

ويشير المعهد، أيضاً، إلى استمرار المؤشرات الإيجابية والصحية للقطاع المصرفي. حيث سجّل، خلال النصف الأول من عام 2017، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص معدل نمو مشجّع، بعد أن تعرّض هذا الائتمان لانخفاض عام 2016 بسبب ضعف ثقة المستهلك. كما أن المصارف الكويتية تتمتع بنسبة كفاية رأسمالية بلغت (18.6) في الربع الأول من عام 2017، ونسبة ديون متعثرة (2.5%)، ومخصصات لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها بلغت أكثر من (200%)، مع استمرار ربحية البنوك.

كما أن بنك الكويت المركزي، وعلى عكس بنوك دول مجلس التعاون الأخرى، لم يرفع سعر الخصم واستمر عند 2.75%، رغم رفع الفيدرالي الأمريكي بـ (0.25) نقطة مئوية. وتعود هذه المرونة النسبية للسياسة النقدية بدولة الكويت إلى ربط الدينار بسلة من العملات، بدلاً من الربط الكامل بالدولار، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الأخرى.

ويسلّط المعهد الضوء، بعد ذلك، على حاجة الدولة للتنويع الاقتصادي، حيث يعتمد الاقتصاد على القطاع النفطي بنسبة تصل إلى (55%)، وهي من أعلى النسب مقارنة ببلدان مجلس التعاون الأخرى. وللتخفيف من هذا الاعتماد تم إصدار خطة طويلة الأجل تسمى "الكويت الجديدة" تهدف لتقليل الاعتماد على المورد النفطي الناضب، ومن خلال تحويل البلد إلى مركز مالي وتجاري. كما تتضمن رؤية الكويت الجديدة العديد من الإصلاحات الاقتصادية – الاجتماعية، واستثمارات ضخمة

في البنية الأساسية. وتخصص خطة التنمية حوالي (112.5) مليار دولار للإنفاق على (521) مشروع خلال الفترة (2016 – 2020).

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

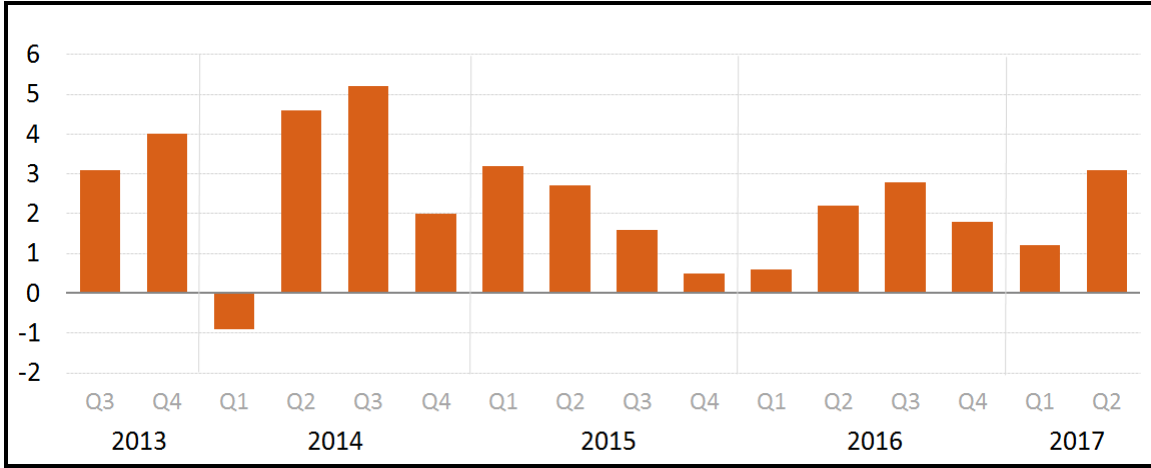
1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للتقديرات "الثالثة" لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثاني من عام 2017، الصادرة من مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، فقد ارتفع معدل النمو، على أساس سنوي، بـ (3.1%) . علماً بأن التقديرات الثالثة تعتمد على مصادر أدق وأحدث قياساً بالمتاحة للتقديرات الثانية (السابقة). حيث كان ارتفاع النمو في التقديرات الثانية يعادل (3.0%). وقد زادت مساهمة الاستثمار في المخزون الخاص بأكثر مما هو الحال مع التقدير الثاني، إلا أن الصورة العامة للنمو الاقتصادي بقيت كما هي.

ويعكس الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني المساهمة الإيجابية للاستهلاك الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني، والصادرات، والإنفاق الحكومي الفيدرالي، والمخزون الخاص. أما المساهمات السلبية فقد تمثلت في الاستثمار الثابت السكني، والإنفاق الحكومي المحلي وعلى مستوى الولاية، مع ارتفاع الواردات (التي تطرح من الناتج). ويوضح الشكل (1) التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كل ربع سنة.

شكل (1): التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي حسب كل ربع سنة
(للفترة 2013 – 2017)



2.1.3 معدل التضخم

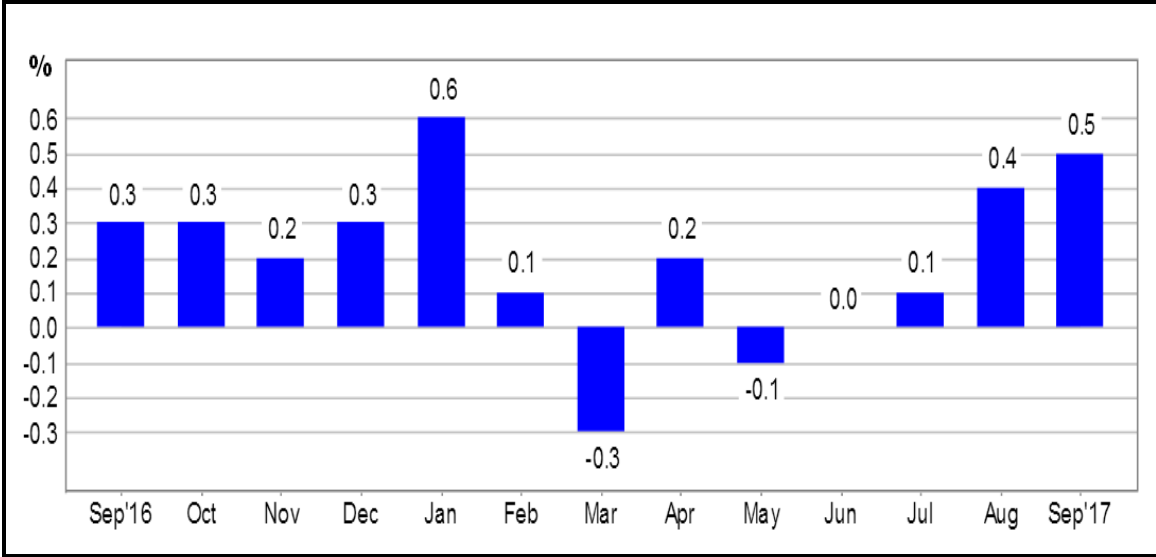
ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للمناطق الحضرية بـ (0.5%) خلال شهر سبتمبر، على أساس موسمي معدّل، حسب ما ورد في مكتب إحصاءات العمل الأمريكي الصادرة في 13 أكتوبر 2017. علماً بأن هذا الرقم ارتفع لجميع مكوناته، خلال السنة الماضية، بـ (2.2%). وشهد الرقم الخاص بالكازولين ارتفاعاً بـ (13.1%) في سبتمبر، وتمثل هذه الزيادة ثلاثة أرباع زيادات جميع البنود المعدلة موسمياً.

أما الرقم الخاص بجميع البنود، ماعدا الغذائية والطاقة، فقد ارتفع بـ (0.1%) في سبتمبر. مع استمرار ارتفاع الرقم الخاص بالمساكن. وكذلك ارتفاع أرقام كل من السيارات، والتأمين، والاستراحة، والتعليم، وخدمات التلفون اللاسلكي. أما الأرقام التي شهدت انخفاضاً فهي: وسائل النقل الجديدة، والأثاث والصيانة، والرعاية الصحية، والسيارات المستعملة، والشاحنات.

ويشهد الرقم القياسي لكل البنود خلال السنة الماضية المنتهية في سبتمبر 2017 اتجاهماً للعودة منذ أن كان (1.6%) في يونيو 2017. كما شهد الرقم الخاص بالطاقة ارتفاعاً بلغ (10.1%) خلال السنة الماضية. ويعتبر هذا الارتفاع الأكبر منذ نهاية مارس 2017. في حين ارتفع الرقم

الخاص بالمواد الغذائية (1.2%) خلال العام الماضي. ويوضح الشكل (2) التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال السنة الماضية على أساس شهري.

شكل (2): التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لكافة المناطق الحضرية،
والمعدّل موسميًا، للفترة سبتمبر 2016 – سبتمبر 2017



3.1.3 معدل البطالة

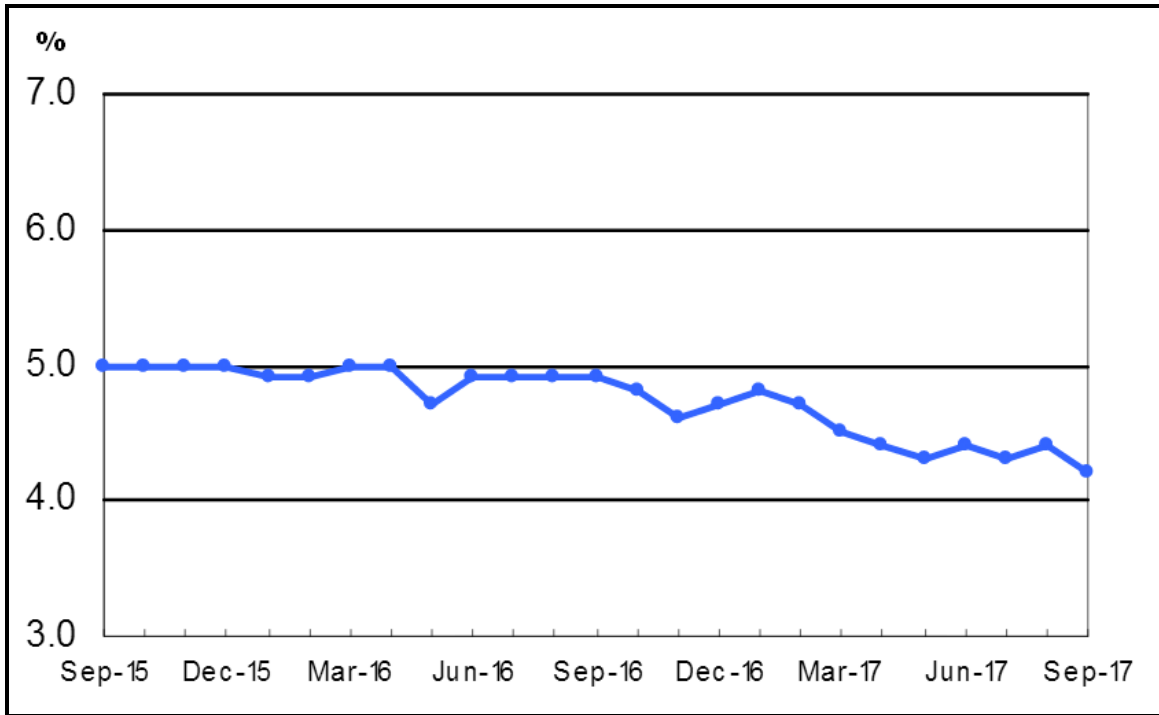
انخفض، حسب إحصاءات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، معدل البطالة إلى (4.2%) في سبتمبر، وبانخفاض في عدد العاطلين في الحضر يقدر بـ (-33.000). ويعكس انخفاض التشغيل الحاد في نشاط خدمات الأغذية والمشروبات آثار إعصار "هارفي" و "إيرما". وقد انخفض معدل البطالة، في سبتمبر، بنحو (0.2%) ليصل إلى (4.2%)، وانخفض عدد العاطلين ليصل إلى (6.8) مليون (انخفاض بعدد 331 ألف).

ووصل معدل البطالة في حالة الرجال البالغين (3.9%)، والسود (7.0%)، علماً بأن هذين المعدلين قد شهدا انخفاضاً في شهر سبتمبر. أما في حالة الإناث البالغين فقد وصل معدل البطالة

إلى (3.9%)، والمراهقين (12.9%)، والبيض (3.7%)، والآسيويين (3.7%) أيضاً، واللاتينيين (5.1%).

وعند التطرق لطول فترة البطالة فكان أكبر عدد للعاطلين هو لفترة أقل من (5) أسابيع (حوالي 2.5 مليون)، ثم للفترة بين (5 – 14) أسبوع (حوالي 2.2 مليون)، ثم للفترة (27) أسبوع فأكثر (حوالي 1.9 مليون)، وللفترة (15 – 26) أسبوع (حوالي 1.1 مليون). أنظر الشكل (3) الخاص بمعدل البطالة المعدل موسمياً.

شكل (3): معدل البطالة المعدل موسمياً (سبتمبر 2015 – سبتمبر 2017)



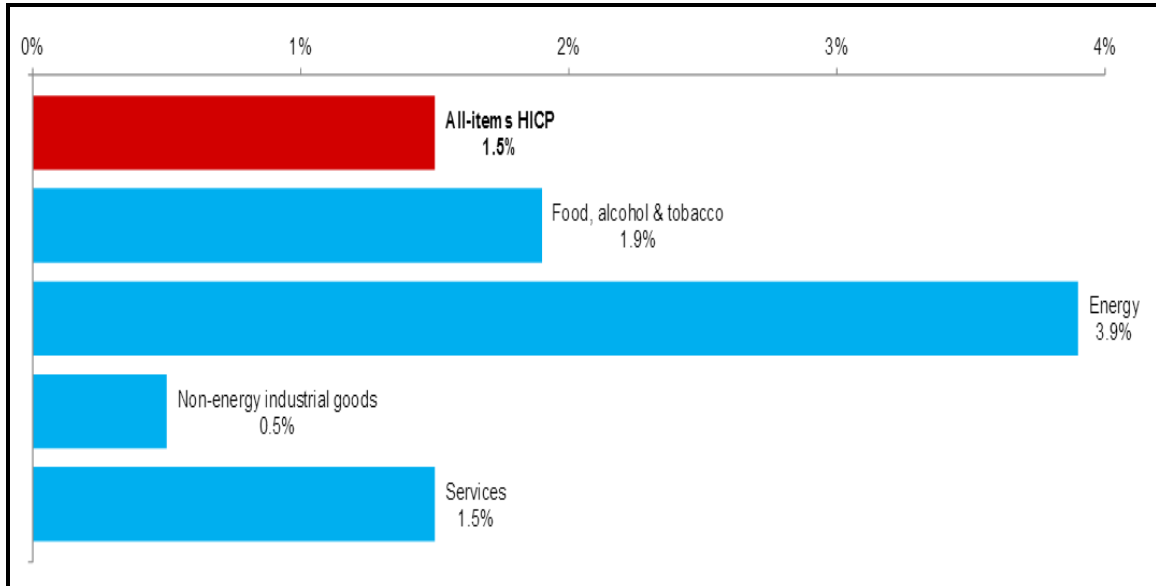
2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 معدل التضخم

يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي (1.5%) في سبتمبر 2017، والذي يعتبر مستقراً بالمقارنة مع شهر أغسطس 2017. وعند النظر في مكونات معدل التضخم في منطقة اليورو يلاحظ بأن أسعار الطاقة من المتوقع أن تمثل أهم سبب لارتفاع معدل التضخم السنوي (من 3.9% في سبتمبر مقارنة مع 4.0% في أغسطس). ثم تأتي بعد ذلك مسؤولية ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات الروحية والتبغ (1.9% في سبتمبر مقارنة بـ 1.4% في أغسطس)، ثم الخدمات (1.5% مع 1.6% على التوالي)، مع استقرار السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.5%). ويوضح الشكل (4) مكونات معدل التضخم السنوي للمنطقة الأوروبية.

شكل (4): معدل التضخم السنوي في المنطقة الأوروبية، في سبتمبر 2017

(%)



2.2.3 معدل البطالة

وصل معدل البطالة المعدّل موسمياً في منطقة اليورو (EA19) إلى حوالي (9.1%) في أغسطس 2017، حسب النشرة الإحصائية الصادرة من المكتب الإحصائي الأوروبي في 2 أكتوبر 2017. ويعتبر هذا المعدل مستقراً قياساً بشهر يوليو، ومنخفض عن المعدل المناظر في أغسطس 2016، والبالغ (9.9%). أما معدل البطالة في المجموعة الأوروبية (EU28) فقد وصل إلى (7.6%) في أغسطس 2017، وبانخفاض عن نظيره في يوليو في نفس السنة والبالغ (7.7%)، وكذلك بانخفاض عن نظيره في أغسطس 2016 والبالغ (8.5%). ويعتبر المعدل السائد في المجموعة الأوروبية الأقل منذ نوفمبر 2008.

ويقدر مكتب الإحصاء بأن هناك (18.747) مليون عاطل في المجموعة الأوروبية، منهم (14.751) مليون في منطقة اليورو، وذلك في أغسطس 2017. وقد شهد رقم العاطلين انخفاضاً قياساً بشهر يوليو، بما يقدر بحوالي (104) ألف في المجموعة الأوروبية، و(42) ألف في منطقة اليورو. وبالمقارنة مع أغسطس 2016 انخفض معدل البطالة بـ (1.923) مليون في المجموعة الأوروبية، و(1.319) مليون في منطقة اليورو.

أما على مستوى الدول الأعضاء فقد شهدت الدول التالية أقل معدلات البطالة في أغسطس 2017: جمهورية الجيك (2.9%)، وألمانيا (3.6%)، ومالطا (4.2%). في حين شهدت الدول التالية أعلى معدلات بطالة: قبرص (بين 13.1% - 10.7%)، واليونان (من 23.5% إلى 21.2% بين يونيو 2016 ويونيو 2017)، وأسبانيا (من 19.3% إلى 17.1%). ويوضح الشكل (5) معدلات البطالة في أغسطس 2017 المعدلة موسمياً.

شكل (5): معدلات البطالة المعدلة موسمياً (أغسطس 2017)

